مجلس الأمة 2020
وفق الاشتراطات الصحية لـ «كورونا»

للتواصل
22272857 - 22272830
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

تقديرات شهادات الكويتيين تفوق الوافدين

عاشور: تكويت وظائف المستشارين في وزارات الدولة ضرورة خصوصاً في وجود مواطنين مؤهلين وأصحاب خبرة

مرشح الدائرة الأولى النائب صالح عاشور

أكد مرشح الدائرة الأولى النائب صالح عاشور أن الحكومة تتخبط ولا تلتزم في موضوع تكويت المستشارين وهناك أكثر من 100 كويتي يحملون شهادات عليا بالحقوق.

وقال عاشور في تصريح صحافي إنه بالنظر في شهادات الوافدين نجد أن تقديرهم مقبول وهذا أمر غير مقبول، مؤكدا أن شهادات الكويتيين تفوقهم في التقدير، كما أن هناك من تقدم للعمل في وزارات لهم خبرة قانونية وخبرة بشؤون البلد ولم تتم الاستعانة بهم وتمت الاستعانة بغير الكويتيين في العديد من الجهات.

وأضاف أنه تم تعيين مستشار وافد في وزارة الداخلية بشأن المرور، متسائلا: هذا الوافد لم يستطع حل مشكلة المرور في بلده فكيف يستطيع حلها في الكويت؟

وأشار عاشور إلى أنه سبق وتقدم باقتراح بقانون بشأن المساعدات المالية والمنح التي تتم للدول الأخرى حيث من الضروري أن تمر على مجلس الأمة، متسائلا: هل يعقل أن تبني الكويت دول العالم ويكون الوضع عندنا بهذا الشأن؟ مطالبا الحكومة بأن تهتم بالشعب الكويتي بالدرجة الأولى وتهتم لما وصل له الوضع الصحي والتعليمي والخدماتي في الكويت ننفق المليارات بالخارج وننسى الداخل.

واستغرب عاشور من الموقف الحكومي تجاه الكويتيين العاملين في القطاع الخاص فبدلا من تأمين مكافأة نهاية الخدمة لهم ومكافآتهم وتأتي الحكومة وتكون أكثر ملكية من أصحاب البنوك وضد المواطن الذي يعمل في القطاع الخاص.

وأضاف عاشور أن الحكومة منذ عام 2012 حتى 2017 لم تنجح في رفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية، ويجب الاعتذار خاصة عن الرياضيين، مبينا أنه سبق أن طلب من الوزير السابق سلمان الحمود بتقديم اعتذاره عن الاستمرار في الوزارة لأنه لم ينجح في الرياضة وأتى بقانون لسجن الرياضيين، وواضح ان الموضوع تصفية حسابات.

طالب بضرورة استيعاب المرحلة وتفهم الظروف الحالية

خالد الشطي يُحذِّر من السعي إلى الفتنة والمصالح الشخصية على حساب الوطن

مرشح الدائرة الأولى النائب خالد الشطي

أرجع مرشح الدائرة الأولى النائب خالد الشطي سبب ما نراه من فساد، ونهب للمال العام، وسوء إدارة ومحاباة، وتوظيف مريض لدور المجلس وصلاحياته، ونزاعات بين أجنحة متصارعة والأهم الأخطر ما نعيشه من طائفية وعنصرية وقبلية، وسائر أشكال التفرقة الاجتماعية والفتن الدينية إلى «نتاج المجاراة والسياسات الخاطئة، التي أفسحت للفكر التكفيري أن يتوغل في ثقافتنا بعد سياستنا، ويتمكن من ترسيخ وجوده وترسية قواعده».

وأضاف الشطي في تصريح صحافي «حتى بات كالأخطبوط الذي تمتد أذرعه في كل وزارة ومرفق وموقع لصنع القرار بما يتحكم في إدارة الدولة، وفي الأقل الأدنى صار قادرا على إعاقة أي تقدم وإبطال أي نمو وازدهار، بدءا بالرياضة وانتهاء بتحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي يتيح لجميع المواطنين فرصة الكسب والثراء بعيدا عن النمطية الرعوية، التي نشأ عليها حتى الآن».

وتابع الشطي: لقد خلفت تلك السياسات الخاطئة والقرارات التاريخية المنحرفة داء ما لبث أن استشرى وأعضل واستعصى، وخلقت مراكز قوى ونفوذا مازالت تتحدى سلطة الدولة، وصنعت بؤرا ما فتئت تنخر في كيان الدولة والمجتمع على طريقة حصان طروادة الذي اقتحم الحصن الكويتي وبات يعشعش داخل السور.

وقال الشطي: لا أريد أن أنزه الحكومة ولا أن أبرئ وزيرا أو مسؤولا فهم مقصرون، ولعل بعضهم عاجزون لا يستحقون الاستمرار في وظائفهم، ولكني أريد أن نستوعب المرحلة ونتفهم الظرف الذي نعيشه.

وتابع الشطي: لعل الذاكرة تخون بعضنا فينسى الدعوات العلنية التي كانت تجاهر بانحلال وإلغاء كيان الدولة، وتأخذنا إلى اصطفافات تمزق لحمتنا الوطنية، مشيرا إلى أن مشاكل الكويت لا ينقصها التنظير الفكري ولا يعوز علاجها التسطير الإعلامي، بقدر ما تتطلب العمل المسبوق بنية صادقة وعزم جاد والأهم والأخطر تشخيص أصل الداء ومكمن الخطر، ثم الالتفاف على مركز القيادة والوحدة الوطنية وصمام الأمان أمير البلاد وربان السفينة ولاسيما في هذا البحر الهائج والأمواج المتلاطمة من حولنا.

وفي ختام تصريحه، قال الشطي: لذا أرى كلمة الحق التي علي أن أصدح بها تتلخص في الحذر من الكافرين بالنعمة والجاحدين للفضل والساعين بالفتنة باسم الإصلاح تارة والحقوق المنتهكة تارة أخرى، وما هي إلا مصالح شخصية وأجندات خارجية.

أكد أنه حق أصيل لهم وفق الدستور

الفضالة: تقصير حكومي في حماية حقوق المواطنين

استغرب مرشح الدائرة الثالثة علي راشد الفضالة تقصير الحكومة في حماية شبابها في ظل تداعيات أزمة كورونا (كوفيد 19) التي ألقت بظلالها على شريحة واسعة من الكويتيين، وخصوصا العاملين في القطاع الخاص، مؤكدا أن حماية حقوق المواطنين وتأمين الحياة الكريمة لهم من خلال توفير حلول مؤقتة لهم كصرف معاشات استثنائية، أو وضعهم على بند المكافآت، هو حق أصيل لكل كويتي كفله له الدستور، سواء كان عاملا في القطاع العام أو الخاص على حد تعبيره.

وأكد أن الفترة الماضية قد شهدت حثا من الحكومة للشباب الكويتي على العمل بالقطاع الخاص، وضخت الكثير من الأموال لعمل الدعايات وتشجيعهم على الانخراط فيه، داعيا الحكومة لأن تكون على قدر من المسؤولية، فأغلب هؤلاء الشباب ملتزمون ماديا ويملكون عائلات، فباتوا بدون دخل شهري وبدون معيل.

مرشح الدائرة الثالثة علي الفضالة

وختم داعيا الحكومة إلى إعادة حساباتها، فأزمة كورونا فضحت المستور وبينت لنا مدى هشاشة الوضع الاقتصادي وخاصة في القطاع الخاص، متسائلا عن الإجراءات الحكومية الغائبة في هذا الصدد، فالأمور سارت عشوائية قد اعتدناها منذ عقود مضت ولا نرى سوى الوعود الحكومية الواهية بمستقبل أفضل، فهل سنرى هذا المستقبل ونحن نحطم مستقبل شبابنا؟

الراجحي: جيب المواطن خط أحمر.. وتنويع مصادر الدخل واجب في ظل تقلبات سوق النفط

مرشح الدائرة الرابعة محمد الراجحي

أشار مرشح الدائرة الرابعة محمد الراجحي إلى أن غياب الرؤى وخطط الإصلاح السبب الرئيسي في الخلل الذي أصاب الاقتصاد الكويتي وأدى إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة والذي يصل حسب التقارير إلى 40٪ من الناتج المحلي وسيترتب عليه عدم تطبيق الخطط التنموية للبلاد هذا العام وتوجيه أموال أكثر إلى بند الاستثمار، مؤكدا أن جيب المواطن خط أحمر لا يمس نهائيا ولا يمكن القبول بأن يدفع المواطن فاتورة الإخفاق الحكومي خلال كل السنوات الماضية التي عانت من تخبط حكومي وغياب الرقابة البرلمانية، ومؤكدا أن الإصلاح يحتاج إلى حلول مستدامة وأهمها تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنفاق على البنية التحتية وإقرار التشريعات اللازمة لذلك.

وقال الراجحي إن واقع اعتماد الدولة على أكثر من 90٪ من إيراداتها على النفط بات يشكل خطرا بسبب التقلبات التي تشهدها أسواق النفط من حين لآخر، لذلك، وجب فعليا تنويع مصادر دخل البلاد عبر حلول مستدامة وعملية وعلى رأسها رفع القيود والعراقيل عن القطاع الخاص ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، والعمل على جذب المستثمر الأجنبي ودعم البورصة الكويتية من خلال قوانين مشجعة للاستثمار تحمي صغار المستثمرين وإقرار قوانين تعزز الشفافية وتحارب الفساد، مؤكدا أن عملية خلق الوظائف هي نتاج لزيادة في معدل نمو الناتج المحلي والذي بدوره يعبر عن زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب في سوق العمل، إلا أن تأخر عملية الإصلاح قد أصابت عمليات التوظيف بالشلل في الوقت الذي يتخرج فيه آلاف الكويتيين من الجامعات ليبحثوا عن مستقبلهم الوظيفي ليصطدموا بالواقع الأليم، ناهيك عن عدم ربط مخرجات التعليم بواقع سوق العمل المحلي.

وذكر الراجحي أنه عمل تخطيط رؤية متكاملة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي ترتكز على سد مواطن الهدر وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص صناعية مختلفة سيعمل على ترجمتها إلى قوانين في حال حصوله على ثقة أبناء الدائرة الرابعة في انتخابات مجلس أمة 2020 المقبلة.

العوض لمحاربة الفساد وإلغاء قيود الحريات وتعديل التركيبة السكانية

مرشح الدائرة الثانية هيثم العوض

قال هيثم العوض إنه بعد التوكل على الله والإيمان بضرورة تصحيح دور مجلس الأمة في الرقابة والتشريع والمحاسبة، أعلن ترشحي لانتخابات 2020.

واستنكر مرشح الدائرة الثانية طلب الحكومة من المواطن التبليغ عن جرائم الفساد ومن ثم يصبح هذا المواطن المبلغ متهما بالخيانة العظمى وتتم محاسبته وفي الوقت نفسه يكافأ الفاسدون.

وأشار العوض في تصريح صحافي إلى أن الفساد أصبح برعاية المتنفذين الذين يرون أنفسهم فوق القانون وخطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها.

وفي موضوع آخر، استغرب نهج الحكومة في المعاملات الالكترونية، مبينا أن الشخص يعاني من حجز موعد لإنجاز معاملته إلكترونيا ثم في نهاية المطاف يجد نفسه مطالبا بأوراق، مؤكدا أن الإنجاز الحقيقي هو التمكين من إتمام كافة المعاملات في جميع أجهزة الدولة عن بعد باستخدام الربط بوسائل التواصل الالكتروني.

واعتبر العوض أن قانون تعديل قانون مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية (كاسكو) هو سرقة لمقدرات الكويت، مطالبا الحكومة برد هذا القانون.

وطالب العوض بإسقاط القروض، مؤكدا أنه من غير المقبول إصرار الحكومة على التشدد مع الأسر الكويتية التي تعاني من الفقر، ما دامت الحكومة منحازة لفئة التجار وتسعى لدعمهم من خلال قانون الضمان المالي.

ودعا الحكومة إلى إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية وإطلاق سراح أصحاب الرأي، متسائلا: «هل يا حكومة سجن أصحاب الرأي والكلمة مجدٍ لكم لتكميم الأفواه؟».

وقال إن من أهم أهدافه هي محاربة الفساد المتفشي في كل مؤسسات الدولة وتطبيق القانون على المتجاوزين والمقصرين واستعادة الأموال المنهوبة إلى خزينة الدولة.

وأضاف أن من أهم أهدافه أيضا رفاهية المواطن وهي ركيزة أساسية من خلال توفير كامل احتياجاته من زيادة الدخل والسكن والتعليم والصحة، لافتا إلى أن المرحلة القادمة يجب أن تكون لتسليط الضوء على الدخل، لأن الكويت دولة غنية وتملك الكثير من الموارد والاستثمارات.

ودعا العوض إلى المصالحة الوطنية وتعديل القوانين المقيدة للحريات وإلغاء قوانين الحبس والتهديد بالحبس لأصحاب الرأي والتعبير، مطالبا بنهج جديد يتطلب وجوها جديدة تؤمن بمحاربة الفساد وتسعى إلى تنمية حقيقية.

وبين أنه سيسعى إلى إصلاح التركيبة السكانية وبشكل فوري، مشيرا إلى تقنين الجاليات مع الالتزام بنسب من كل جالية لا تتجاوز 10٪ من كل جالية.

واقعية الوعود وشيطنة القواعد

خلود عبدالله الخميس
مختصة في الإعلام السياسي
@kholoudalkhames

امتلأت فضاءات وسائل الإعلام هذه الأيام بالوعود على هيئة برامج انتخابية، ولا نقد ولا ضير ولا بأس، ونأتي لتفاصيل الشيطان بـ «ولكن»: هل تلك الوعود واقعية، أي يمكن تنفيذها وقياسها ورقابة نتائجها؟ وكيف تشيطَن القواعد عندما تشوب اللاواقعية للوعود؟

ونحن في وسط موجات وباء «كوفيد-19»، ظهرت قضيتان متلازمتان هما تجارة الإقامات، وأطلق عليها الناس تجارة البشر لإيصال عمق غضبهم، وخلل التركيبة السكانية، وعندها تعرضت الوزارة في الكويت لضغط شعبي هائل حول تضخم أعداد الوافدين نسبة للمواطنين، ما اضطر رئيس الوزراء للتصريح بوعد، لامتصاص الحنق الشعبي، بقلب نسبة التركيبة السكانية من 70٪ وافدين بمقابل 30٪ مواطنين للعكس.

وإلى هنا الوعد واقعي وقد يكون منطقيا أن يحظى المواطن بنسبة أكبر بمقابل الوافد، ولزم التنويه لفئة المقيمين الذين ولدوا وأبناؤهم في الكويت ويريدون الاستمرار بالإقامة في الكويت، فهؤلاء نطالب لهم بمعاملة مختلفة وعادلة أخصص لها مقالا آخر، بينما، وعودة الى تصريح رئيس الوزراء، عندما أضاف الزمن للتعهد «بأنه خلال فترة قصيرة» ألغى واقعيته وجعل من التصريح مادة تندر للمجتمع.

العامة تنتظر أولى زلات الحكومة، فالسخرية والتربص جزء من السلوك الجماعي يلاحق به العاملون في القطاع السياسي وإدارة الدولة تستخدمه عندما تعجز الإدارة عن تلبية مطالبها، وقد يتصاعد بوجود الانتشار والدعم، نلاحظ أن استخدام وسوم تويتر إحدى وسائل التعبئة، وهذا سلوك عام جماعي لا تملك الحكومة أدوات إيقافه، وإن امتلكت فكلفته مرتفعة جدا على الأمن الاجتماعي وهو القمع، لذلك السلوك الآمن امتصاصه وعبوره بوعود بالتعديل والتصحيح والمحاسبة، وغالبا ما تسكن تلك الوعود العامة.

نهج الحكومات في الوعد غير واقعي، يصنع العامة المشاغبة «ولفظ مشاغبة وصف أكاديمي للمعترضين سلوكيا على منهجية استهتار الحكومة بحقوقهم»، فتجد الإعلام الموالي للحكومات، وهو الأغلب في دولنا، يستخدم مصطلح «شغب» متعمدا لشيطنة كتلة المنتقدين لهلامية الوعود، وليكسب تركيز ودعم وتعاطف فئة من المجتمع تؤمن بالقبول بالواقع المعلوم وإن كان سيئا لأنه أفضل من مجهول وإن كانت المؤشرات تبين أنه حسن، ومساندة فئة أخرى ينقصها الوعي ولا تعرف من الحقيقة سوى ادعاءات الوسائل الحكومية، فتقوم الحكومة المهيمنة على الإعلام بعمل التوجيه والتعبئة ضد أصحاب الحقوق والمطالب المشروعة لتحفظ ماء وجهها بدلا من أن تلتزم بواقعية الوعود. في بيئات الجهل السياسي وخلل نظام المشاركة الشعبية هذه هي معادلة الوعود والموعودين.

راقب وعود المرشحين، دونها، قس إمكان تحقيقها وواقعيتها.

ثم صوت.